

Distr.: General
8 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

بنود جدول الأعمال 15 و 17 و 19 و 23 و 34 و 35 و 52 و 61 و 68 و 69
و 70 و 83 و 94 و 98 و 109 و 121 و 122 و 124

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي
هذه العمليات

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة

باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك

من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

نزع السلاح العام الكامل

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى

المتصلة بمجلس الأمن

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في باكو، جمهورية أذربيجان، بشأن موضوع "التمسك بمبادئ باندونغ لكفالة استجابة منسقة وملائمة لتحديات العالم المعاصر".

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل إليكم طيه نسخة من إعلان باكو (انظر المرفق)، الذي اعتمد في مؤتمر القمة، وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال، 15، 17، 19، 23، 34، 35، 52، 61، 68، 69، 70، 83، 94، 98، 109، 121، 122، 124.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

إعلان باكو لمؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز

باكو، أذربيجان

25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2019

نحن، رؤساء الدول والحكومات، اجتمعنا في مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، في باكو، جمهورية أذربيجان، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تحت شعار "التمسك بمبادئ باندونغ لكفالة استجابة منسقة وملائمة لتحديات العالم المعاصر"، واستعرضنا التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة السابع عشر للحركة، المنعقد في جزيرة مارغريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، يومي 17 و 18 أيلول/سبتمبر 2016، بهدف الإسهام بصورة فعالة في تسوية المشكلات الرئيسية التي تهم جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبشرية جمعاء،

واستلهاماً برؤية حركة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها، على النحو المبين في باندونغ (1955) وبلغراد (1961)، واسترشاداً بإعلان مقاصد حركة عدم الانحياز ومبادئها ودورها في ظل الظروف الدولية الراهنة، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في هافانا، كوبا، في 16 أيلول/سبتمبر 2006، في جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم يسوده السلام والمساواة والتعاون والرفاه للجميع،

وإذ نكرر التأكيد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه،

وإذ نقرر بأن الأمم المتحدة تتشكل من التنوع الغني في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعنا الإنساني، والتي يجب تبنيتها واحترامها، مع التشديد على معارضتها لجميع المحاولات الرامية إلى فرض نماذج أو أنظمة معينة على أي دولة، وعلى التزامها بتعزيز الحوار والتسامح،

وإذ نشدد على أن مبدأي السيادة والاستقلال السياسي يمارسان داخل الأمم المتحدة بممارسة دولها الأعضاء حقوقها وامتيازاتها ممارسة كاملة، وإذ نعرب، في هذا الصدد، عن عزمنا الدفاع عن حقوق وامتيازات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والعمل يدأ بيد، إدراكاً منا بأهمية المسألة، على تجنب إرساء سوابق يمكن أن تقوض الممارسة الكاملة لتلك الحقوق والامتيازات بأي شكل من الأشكال،

وإذ نعيد التأكيد على أن لكل دولة واجب الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، وعلى أن هذا التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولا يجوز استخدامه مطلقاً كوسيلة لتسوية القضايا الدولية،

وإذ يحدونا الأمل نتيجة سلامة المبادئ التأسيسية للحركة والإنجازات التي رافقت تطوراتها على مر الزمن، الأمر الذي يثبت أن الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والعنصرية، وجميع أشكال التدخل الأجنبي، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والسيطرة أو الهيمنة، فضلاً عن نية الحركة في أن تصبح

عامل توازن في العلاقات الدولية، خارج إطار التحالفات العسكرية لمراكز القوة، لا تزال تمثل انعكاسات ملموسة لسياسة عدم الانحياز؛

وإذ نشدد على أن النزاعات المسلحة، والسياسات التوسعية العدوانية، والإرهاب، والنزعات الانفصالية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتطرف إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات المالية، والتدهور البيئي لا تزال تؤثر في ملايين الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ نؤكد الحاجة، في ظل الظروف الدولية الراهنة، إلى تعزيز الوحدة في صفوف حركة عدم الانحياز وزيادة فعاليتها،

وإذ نقرر بأن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يتركز عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز هذه القيم أمر أساسي لتعزيز ودعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة - ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان،

وإذ نحني سعادة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، على توليه رئاسة حركة عدم الانحياز ونعرب عن التقدير لجمهورية أذربيجان، حكومة وشعباً، لاستضافة مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز،

وقد اعتمدنا الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة باكو لحركة عدم الانحياز، الذي عقد يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في باكو، جمهورية أذربيجان،

نعلم أن التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر قمة باكو لحركة عدم الانحياز ولوثائق مؤتمرات القمة للحركة واجتماعاتها الوزارية السابقة تتطلب أعلى درجات الالتزام والتصميم من جميع الدول الأعضاء في الحركة من أجل التصدي بحزم للتحديات الماثلة في مجالات السلام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، والتي سنبدل في سياقها جهوداً مشتركة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية،

- تفعيل دور الحركة لتكيفه مع الحقائق الجديدة في المشهد الجغرافي السياسي الحالي عن طريق تعزيز مبادئها التأسيسية التي لا تزال بالدرجة ذاتها من المشروعية والأهمية كما تُوخيت أصلاً والتمسك بتلك المبادئ؛

- تثبيت مركز الحركة ودورها في معارضة الحروب ودعم السلام على الصعيد الدولي؛

- زيادة التنسيق في مواقف الدول الأعضاء من أجل النهوض بمصالح العالم النامي، وإقامة نظام للحكومة العالمية يتسم بالإنصاف والشمولية والشفافية والفعالية، ويقوم على العدل والمشاركة المتكافئة لجميع البلدان، والتصدي للتحديات والأخطار الراهنة الناجمة عن التهديدات الأمنية العالمية، والنزاعات المسلحة، والأخطار البيئية، وتغير المناخ، والأمراض المعدية، والفقر المدقع، في جملة أمور أخرى؛

- مواصلة التضامن والثبات في صفوف الحركة في ضوء التهديدات والتحديات الناشئة التي تواجه السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي؛

- زيادة فعالية حركة عدم الانحياز من أجل كفالة دينامية الحركة وفعاليتها كآلية في تمثيل مصالح وأولويات جميع دولها الأعضاء وتنسيقها ودعمها بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب؛
- دعم تعددية الأطراف بوجود الأمم المتحدة في صميمها وتعزيز ما تقوم به الأمم المتحدة من دور مركزي في الإطار المؤسسي والقانوني للحكومة العالمية؛
- الدعوة إلى مواصلة تعزيز الأمم المتحدة وتحديثها، وتنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعزيز سلطتها باعتبارها أكثر هيئات المنظمة ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وعالمية وتمثيلية، في مجالات منها السلام والأمن الدوليان، وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل تحويله إلى هيئة تكون أكثر ديمقراطية وتتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية والتمثيلية، وبما يتماشى مع الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة؛
- مواصلة الالتزام بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وتعزيز التقيد الدقيق بها، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ذي الأهمية الكبرى في صون السلام والأمن الدوليين؛
- التأكيد مجدداً على ضرورة أن تحترم جميع الدول السلامة الإقليمية، والسيادة، والتساوي في السيادة، والاستقلال السياسي، وحرمة الحدود الدولية للدول الأخرى، والالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتحديد الالتزام بدعم وتعزيز مبادئ القانون الدولي المشار إليها، ومواصلة الاعتراض على أي محاولة ترمي إلى تقويض الوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية للدول بصورة جزئية أو كلية.
- التأكيد مجدداً على أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وتزعزع استقرار الحكومات المشككة بصورة مشروعة، وعلى أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته،
- تعزيز تضامن حركة عدم الانحياز في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونشدد، في هذا السياق، على عدم ربط الإرهاب بأي دين، أو جنسية، أو حضارة، أو مجموعة عرقية؛
- الإهابة بجميع الدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الساري، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، أن تحرم الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن وحرية تنفيذ العمليات والتنقل والتجنيد، ومن الدعم المالي أو المادي أو السياسي، باعتبارها تُعَرِّض السلام والأمن للخطر على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وأن تقدم إلى العدالة مرتكبي الأعمال الإرهابية أو أي شخص يدعم الأعمال الإرهابية أو يسهلها أو يشارك أو يحاول أن يشارك في تمويلها أو التخطيط أو الإعداد لها، أو تسليمهم، عند الاقتضاء، عملاً بمبدأ التسليم أو المحاكمة؛

- مضاعفة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الخطر الذي يهدد الجنس البشري جراء وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، بطرق منها تعزيز ما هو قائم من مناطق خالية من الأسلحة النووية، ودعم إقامة مناطق جديدة حيث لا توجد بعد، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وقد عقدنا العزم، في هذا الصدد، على العمل من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونكرر كذلك تأكيد الحق السيادي للبلدان في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع مراعاة استقلالها وتطورها الاقتصادي؛
- الحفاظ على أمن واستقرار الملاحة التجارية الدولية وإمدادات الطاقة للجميع وتعزيزهما، والعمل في هذا الصدد على ممارسة ضبط النفس إزاء الأعمال الاستفزازية ضد ناقلات النفط والسفن التجارية في الشرق الأوسط. وإذ نعرب عن قلقنا، لا سيما بشأن المجموعة الأخيرة من الحوادث السلبية التي وقعت في المياه الدولية في مضيق هرمز، وبحر عمان، والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، فإننا نكرر التأكيد على أن المجتمع الدولي بأسره يتشاطر مصلحة حيوية مشتركة في الحفاظ على حرية الملاحة والتدفق الحر للنفط والموارد الأخرى للجميع من وإلى الشرق الأوسط وخارجه؛
- كفالة تنفيذ عمليات حفظ السلام مع الالتزام الصارم بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتشديد على أن احترام مبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية، تشكل العناصر الرئيسية للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونكرر التأكيد، في هذا الصدد، على أن احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام؛ أي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، هو أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام؛
- تعزيز ثقافة السلام من خلال الأنشطة المشتركة للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز للاحتفال بسنة 2021 سنة دولية للسلام والثققة، الأمر الذي يشكل وسيلة لتعبئة جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والثقة بين الأمم استناداً إلى أسس منها الحوار السياسي والتفاهم والتعاون المشتركين، من أجل بناء سلام وتضامن ووثام تقوم على الاستدامة؛
- مواصلة العمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً، مع عدم ترك أحد خلف الركب، على ألا يغيب عن البال أن الخطة عالمية وترمي إلى التحول، وتقوم على احتياجات الناس ومصالحهم؛
- التسليم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أحد العناصر البالغة الأهمية لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، وأكبر التحديات التي يواجهها العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه ومتكامل؛
- الإعراب عن بالغ القلق إزاء التأثيرات الضارة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة العالمية بسبل منها رفع مستوى الحمائية، ولا سيما في البلدان المتقدمة، ما يؤثر سلباً على صادرات البلدان النامية؛

- إعادة التأكيد على الأهمية المركزية للأبعاد الإنمائية في المفاوضات التجارية والتأكيد على أن جولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام 2001، لا يمكن أن تتكامل بالنجاح إلا إذا عاجلت نتائجها بشكل كبير الاختلالات والتفاوتات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والذي يمكن أن تتجسد فيه مصالح البلدان النامية؛
- الإعراب عن إدانتنا الشديدة لإصدار تدابير قسرية انفرادية وتطبيقها ضد الدول الأعضاء في الحركة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، ولا سيما مبادئ عدم تدخل الدول، وتقرير مصيرها، واستقلالها. ونكرر، في هذا الصدد، تأكيد عزمنا على التنديد بهذه التدابير التي تطل حقوق الإنسان وتحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب التي تتعرض لها، ونطالب بإلغائها. وبالمثل، نكرر في هذا الصدد، تأكيد التزامنا الكامل بأحكام خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي من المزمع تنفيذها على نحو يتسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي، والتي تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية، تمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- إعادة التأكيد على أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في أيامنا، والإعراب عن الجزع الشديد إزاء استمرار الارتفاع في مستوى انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما على البلدان النامية، التي تقوض بشدة جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛
- إعادة التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما في التعاون الدولي على تحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا، بوصفه عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلا عنه، ما يتيح نقل التكنولوجيات الملائمة، بشروط مواتية وأحكام تفضيلية. ونعيد التأكيد، في هذا الصدد، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل تعبيرا عن التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب وشعوبه، وهذا ما يسهم في الرفاه الوطني لكل منها، بالاسترشاد بمبادئ احترام السيادة، وتولي السلطات الوطنية زمام الأمور، والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض شروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة؛
- إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا للالتزامات الدولية والقوانين المحلية، والتي هي حقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتراصة ومتشابكة، من خلال حوار دولي بناء ويقوم على التعاون، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية والاعتراف بالممارسات الجيدة، مع كفالة التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية باعتباره حقا أساسيا وعمما غير قابل للتصرف، وبوصفه جزءا شاملا من حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، من أجل بناء السلام وكفالة الازدهار للجميع وعلى نحو مستدام في كافة أرجاء العالم؛
- تكرير التأكيد على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان من خلال التمسك بالمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية، والشفافية، والحياد، واللاانتقائية، وعدم التمييز، والموضوعية، مع السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، وفقا للمبادئ الواردة في إعلان فيينا لعام 1993؛

- إعادة التأكيد والتشديد على سلامة المواقف المبدئية للحركة وأهميتها فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية؛
- الدعوة على وجه الاستعجال إلى بذل جهود جادة وجماعية من أجل الإنهاء التام للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وفي ظل الاحترام الكامل له، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الأمن 242 (1967)، و 338 (1973)، وأحدث قراراته في هذا الصدد القرار 2334 (2016)؛
- حث المجتمع الدولي على التصرف بسرعة لوقف الزيادة الخطيرة في تدهور الحالة وعدم استقرارها، والوفاء فوراً بالمسؤوليات التاريخية والسياسية والقانونية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين، لأغراض منها دعم الشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والحرية في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام 1967؛
- إدانة جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الحالة القانونية والمادية والديمقراطية للجولان السوري المحتل، والطلب مجدداً بأن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 497 (1981)، وأن تنسحب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973)؛
- الاعتراف بأنه تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن الدعوة إلى إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك عودتهم الطوعية بأمان وبكرامة، وكذلك كفالة احترام حقوقهم الإنسانية وحمايتهم وإعمالها؛
- تشجيع التسامح واحترام التنوع والسعي إلى إيجاد قاسم مشترك فيما بين الحضارات وداخلها من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية وتهدد القيم المشتركة وحقوق الإنسان المكفولة للجميع، ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عن طريق التعاون والشراسة والإدماج. ونحن نقدر في هذا الصدد المساهمات المقدمة من المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية، من قبيل "عملية باكو" التي بدأتها جمهورية أذربيجان في عام 2008، بوصفها منبرا عالميا أساسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات، وإقامة حوار بين الحضارات يتسم بالفعالية والكفاءة.